



الغانم يستقبل سفراء أميركا وبريطانيا وهنغاريا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس عددا من السفراء المعتمدين لدى البلاد. والتقى الغانم تباعا، كلا على حدة، سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت لورانس سيلفرمان بمناسبة انتهاء مهام عمله سفيرا لبلاده لدى الكويت، كما التقى سفير جمهورية هنغاريا لدى الكويت ايشتفان جيولا شوش، الذي سلم الغانم دعوة رسمية من رئيس البرلمان الهنغاري لزيارة هنغاريا. كما التقى الغانم سفير المملكة المتحدة لدى الكويت مايكل دافنبورت.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير الأميركي



.. ويستقبل السفير البريطاني



الرئيس الغانم مع سفير هنغاريا

الكندري: ما حجم المساحة الخالية في «جنوب سعد العبدالله»؟

الإجابة بـ«نعم» وبوجود مساحات خالية من العوائق فلماذا لا يتم تحديد تاريخ لتوزيعات المرحلة الأولى الخالية من العوائق وخاصة أن هناك تصريحاً من الشركة الكورية يفيد بإمكانية العمل في المشروع دون الحاجة لإزالة كامل العوائق؟



د.عبد الكريم الكندري

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري سألها فيه عن الآتي:

1- ما حجم المساحة الخالية من العوائق في مشروع جنوب سعد العبدالله؟

2- هل صحيح أن هناك أكثر من 90% من مساحة مشروع جنوب سعد العبدالله خالية من العوائق؟ إذا كانت في شهر أبريل الماضي؟

الشاهين لاستحداث وظيفة «مفتش عمل»

والتوصيف الوظيفي منهم، ورغم وجود مفتش عمل واحد لمدة 3 أشهر أعاد 200 ألف دينار كويتي لعدد كبير من المواطنين والمواطنات المتعاملين مع مكاتب العمالة المنزلية. ونص الاقتراح على «استحداث وظيفة مفتش عمل يعين فيها حملة شهادات الثانوية وشهادات دبلوم تفتيش العمل في إدارة تنظيم استخدام العمالة المنزلية في الهيئة العامة للقوى العاملة».



اسماء الشاهين

قدم النائب أسماء الشاهين اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: نظراً لأهمية العمالة المنزلية وأرتباطها بالأسر الكويتية وعموم المجتمع، ولكونها تتعلق باعتبارات اجتماعية ورقابية وحقوقية وشرعية يجب مراعاتها. ولما كانت الإدارة المختصة بالعمالة المنزلية وهي إدارة تنظيم استخدام العمالة المنزلية تعاني من عدم وجود مفتشي عمل بسبب خلو الهيكل

عامة 1997/2719 أموال عامة. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1- هل ما زالت الهيئة تستثمر في القطاع السياحي والفندقي؟ إذا كانت الإجابة بنعم اطلب تزويدي بمقدار هذا الاستثمار؟ مع بيان موقع ومواصفات تلك المشاريع؟ وتاريخ التعاقد لكل مشروع على حدة وصورة ضوئية من العقود؟

2- ما الخطوات التي اتخذتها الهيئة كما أتت برودها على الأسئلة البرلمانية منذ ردها في عام 1986 بالالتزام بالسياسات والتوجهات الاستثمارية للهيئة وعدم تكرار أي صفقة تتبع تداول الخمر وذلك للحفاظ على تعاليم ديننا الحنيف والتقاليد التي جبل عليها مجتمعنا المحافظ حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟ وهل كانت هذه الخطوات كفيلة بالقضاء على الاستثمارات بتزويد إحدى المؤسسات الرسمية في إحدى الدول العربية بخمر بما قيمته 37 ألف دولار شهرياً وخصصت لهذه الواقعة الجنائية رقم 2001/2601 حصر أموال

تبرير الاستثمار في هذا المجال بسبب تقليل المخاطر والعوائد الاستثمارية المرتفعة واعتبار هذه الاستثمارات تمثل الدخل القومي الرئيسي في بعض الدول، ومن المستهجن ما ورد من الهيئة بصحيفة «الأنباء» بتاريخ 13 من سبتمبر 2008 الموافق السبت بالعدد رقم 11658 حيث ورد أن الهيئة تتحيز الفرصة والوقت المناسب لتجنب أضرار العقوبات الجزائية في حالة التحلل من هذه المشاريع التي تجزى بيع الخمر وذلك تحت شعار الحفاظ على المال العام دون الالتفات إلى أن الابتعاد عما حرمة الله أولوية يجب أن تسعى الهيئة إلى تحقيقها ولا سيما أن هذا السعي المزمع منذ عام 2008 لم يقض على الاستثمارات المحرمة شرعاً حين ذاك، والجدير بالذكر ما ورد بالتقرير الأول في (أبريل 2018) الصادر من لجنة متابعة قضايا المال العام عن قيام الهيئة العامة للاستثمار بتزويد إحدى المؤسسات الرسمية في إحدى الدول العربية بخمر بما قيمته 37 ألف دولار شهرياً وخصصت لهذه الواقعة الجنائية رقم 2001/2601 حصر أموال

د. فيصل علي المسلم 9 يونيو 2009

بالإضافة إلى التضارب وعدم التوازي بالردود على الأسئلة البرلمانية المشار إليها بالجدول السابق وذلك مثل الرد الوارد بتاريخ 21 يوليو 2008 الذي يشير إلى أن الهيئة تسعى جاهداً للتخلص من الاستثمار في القطاع السياحي وتحديد القطاع الفندقي لما تضمنته الخدمات الفندقية من تقديم مواد كحولية، ثم جاء رد آخر من الهيئة بتاريخ 17 أغسطس 2009 يشير إلى أن استثمارات الهيئة تخضع لاستراتيجية وآلية معتمدة من مجلس إدارة الهيئة ومن ثم الاستثمار في القطاع الفندقي والسياحي يعتبر من الأوعية التي تُدر عائدات مرتفعة للاستثمار باعتبارها تمثل الدخل القومي الرئيسي في بعض الدول ثم أشار إلى نص المادة الثانية من قرار مجلس الإدارة رقم 33 لسنة 1997 ويتضح من كلتا الإجابتين عدم التوازي حيث جاء في الرد الأول سعي الوزارة جاهدة لعدم الاستثمار في المجال الفندقي بسبب مخالفة ذلك للشريعة الإسلامية والمبادئ القابضة للكويت، ثم جاء بمقدمة الرد الثاني



محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف قال في مقدمته: تساهم الهيئة العامة للاستثمار في القطاع السياحي بمختلف الأنشطة السياحية وذلك في العديد من الدول وقد لوحظ استمرار الهيئة لفترات طويلة بالاستثمار الذي يتضمن بعض الفنادق التي تباع الخمر، ويعد ذلك مخالفة صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومخالفة للقرار رقم 33 لسنة 1997 للهيئة العامة للاستثمار بشأن مراعاة مشروعية الاستثمار في الأسهم حيث إن القانون الكويتي الذي يتمسك بالأخذ بمبادئ الشريعة التي لا تجزى تحت أي مبرر إنتاج أو بيع الخمر في بلاد المسلمين أو غير المسلمين ودلائل ذلك من الكتاب والسنة كثيرة ومنها قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويضدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) (المائدة: 90-91).

وقول رسول الله (ﷺ) «أتاني جبريل فقال: يا محمد

خلال ندوة نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعنوان «تعديلات قانون التقاعد المبكر» مساء أول من أمس

نواب: دعم حقوق المتقاعدين هدفنا و«التقاعد المبكر» اختياري



صلاح خورشيد مع علي الموسى



(متين غوزال)

بدر الحمضي ومحمد الهاجري وخالد الفضالة وعبدالله الكندري وعمر الطبطبائي خلال ندوة «قانون التقاعد المبكر»

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد

عجز اكتوبري يقدر بـ 17 ملياراً، ولذلك يجب علينا أن نترك لغة الكلام ونحدث بلغة الأرقام لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وأضاف الحمضي: تم التعديل على قانون التأمينات الاجتماعية في أبريل الماضي واستمر إلى الآن فلماذا تترددون إعادة التعديل على القانون مرة أخرى وبهذه السرعة هل لأن الانتخابات البرلمانية قريبة؟ خاصة أن عدد المقترضين من أبريل الماضي إلى الآن 40 ألف متقاعد فقط!

من جانبه، أكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة أن قانون 2019/10 الخاص بالتقاعد المبكر لم يأت برغبة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بل برغبة من أعضاء مجلس الأمة لوجود شريحة من موظفي الدولة لا يستطيعون التقاعد لعدم توافر شرط السن الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي بدء العمل به منذ عام 1996.

وأضاف: جميع منظمات الضمان الاجتماعي في العالم توجهت إلى رفع سن التقاعد نظراً لارتفاع معدل الأعمار وتطور الرعاية الصحية في المجتمعات، وأقل سن للتقاعد



مشاهدة الفيديو



جانب من الحضور



أحمد باقر خلال الندوة